مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
يوليو ٢٠١٧
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

أثر المشاكل المُشتركة بين قِطاعات الصِناعة ورؤوس الأموال وطُرُق حُلولها في روسيا الإتحادية

نمر لؤي بدوان
قسم التمويل المالي والائتمان والتداولات المالية- كلية العلوم المصرفية والمالية – جامعة الدون التقنية الحكومية - روستوف - روسيا

الملخص: تلخص هذه الدراسة أثر المشاكل المشتركة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة وتهدف إلى وضع حلول لهذه المشاكل للحد منها قدر الإمكان أو للتقليل منها، أيضاً وتقوم بتوضيح وجه الشبه والمقارنة بين التقنية لقطاعات الصناعة ورؤوس الأموال في روسيا الإتحادية، وتظهر أثر هذه المشاكل على وضع الإقتصاد الروسي الكلّي على مدى الأعوام السابقة، وتظهر ما حلّ بالسوق المالي الروسي إثرى إنسحاب كثير من رؤوس الأموال والمستثمرين من داخل روسيا إلى الخارج، كما وتبين لنا هذه الدراسة أيضاً الطبيعة الدوارة لرؤوس الأموال في روسيا، كما تبين هذه الدراسة بعض أهدافها كشرح أهم عناصر رأس المال وقطاعات الصناعة وعوامل نجاحهما والقدرة التنافسية في مجال تطبيقهما، كما وتبين أثر التمويل الرأسمالي للصناعات وتوضيح دور التمويلي الرأسمالي في المشاريع الإستثمارية المتنوعة وفي قطاعات الصناعة المختلفة أيضاً، كما وتلخص المفهوم العلمي والعملي لرأس المال وقطاعات الصناعة والمقارنة بينهما من حيث الأهمية والأهداف والتجارب العلمية والعملية، ويتبين ذلك من خلال جداول تحليلية وبيانية وإحصائية داخل السوق الروسي من حيث المنتجات والأرباح والخسائر للصناعات الروسية بالنسب المئوية، وتعرض بعض الإستثمارات الروسية داخل روسيا والموازنات والمصروفات عليها بالإضافة إلى الإستثمارات الخارجية داخل روسيا، وتحليل العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصاد الروسي من خلال توزيع المنشآت والمؤسسات داخل السوق الروسي، وتوضح أيضاً بعض الديناميكات للإستهلاك داخل روسيا من حيث المصروفات والصادرات والواردات والإنفاقات، وتبيان هياكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية من حيث الإنتاج والإستهلاك في شتى قطاعات الصناعة الروسية، كما وتلخص أيضا هذه الدراسة دور السوق المالي الروسي في النشاط الإقتصادي الوطني ونسب الأصول الثابتة والمبالغ الأجمالية المستثمرة والضرائب التي فرضت عليها، وتم التطرق إلى هذه الدراسة عن طريق إنشاء تحليلات بيانية وإحصائية وجداول وأشكال تبين حالة النشاط الإقتصادي في السوق الروسي، وتم إجراء هذه الدراسة على عيّنات داخل السوق الروسي وعلى الإستثمارات الموجودة، أيضاً وضحت الدراسة النشاطات المالية والصناعية لمعظم قطاعات الصناعة الموجودة في روسيا وتأثيرها على الوضع الإقتصادي داخل البلاد.

الكلمات المفتاحية: روسيا الإتحادية، رأس المال، قطاعات الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التمويل، الإبتكار، إستراتيجي.

١. الإطار النظري العام للبحث:

المُقدّمة:

يعد رأس المال مصدراً وأداة تمويلية مهمة توفر الغطاء التمويلي اللازم للؤسسات الجديدة أو القائمة المتعثرة والواعدة بالنمو ذات المخاطر المرتفعة، وتقوم من خلال المشاركة في هذه المشروعات بتقديم مساندة مالية أو فنية أو إدارية حتى إذا ما تم تغلب المشروع على أسباب التعثر وأصبح يحقق عوائد مرتفعة فتقوم الشركة ببيع نصيبها محققة أرباحاً تتناسب مع درجة المخاطر التي تعرضت لها، وتقوم بتمويل ودعم البنية التحتية والتكنولوجيات الحيوية والإتصالات وتقنيات الإعلام، فهذا يسمى تمويل الإبداع والإبتكار نظراً لدرجة المخاطر العالية التي تواكب هذه المجالات، ويمكن أن تحقق أرباح طائلة في حالة نجاحها، تحقيقاً لمبدأ: تكنولوجيا متقدمة – مخاطر كبيرة – أرباح واعدة، ونظراً لأن رأس المال له كل هذه الأهمية فإن قطاعات الصناعة لا تقل أهمية عنه أيضاً، فهي تعتبر آلية من أكثر الآليات فعالية في تنفيذ البرامج الاقتصادية، وذلك من خلال نجاحها في توفير الدعم والرعاية للمشروعات الواعدة النامية بالنمو وزيادة حظوظها في

النجاح، وتعد إحدى الآليات التي أثبتت أهميتها في مرافقة ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ربما من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي قد تؤدي أحياناً إلى فشلها وعجزها في تسديد إلتزاماتها، ولكل من رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة القدرة على التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر فهما يتقاسمان العديد من الخصائص، أبرزها تقديم الدعم المالي والفني والإداري والتقني والمشاركة في المشاريع من بداية الإنطلاق إلى حد الخروج، وتقاسم نتائج العملية الإستثمارية، وتوزيع الإرباح والحصص الربحية بحسب النسب المتفقة عليها في المشروع.

نموذج خطة البحث ومنهجيته:

مُشكلة البحث:

تظهر أشكالية البحث الأساسية من خلال هذا التساؤل: إلى أي مدى يمكن أن تتشابه تقنية وتكنولوجيا رؤوس الأموال تقنية وتكنولوجيا القطاعات الصناعية وقطاعات الصناعة في روسيا؟ وهل تحملان الفعالية الكافية بحيث يمكن تقديمها كبديل للتمويل التقليدي الذي يعتمد بالغالب على التمويل بالإستدانة بدلاً من التمويل بالمشاركة؟(١).

ومع أن هناك في الآونة الأخيرة إنخفاض ملحوظ في معدلات تسرب رؤوس الأموال الروسية، أي أن هروب رؤوس الأموال الروسية واحدة من المشاكل الرئيسية التي تعقد إنتعاش إقتصاد روسيا والذي إنخفض بمعدل خمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٥، ولكن الإقتصاد الروسي بدأ يتعافى تدريجياً من الصدمة الإقتصادية التي مرت بها روسيا قبل عامين، والتي حدثت بعد إنخفاض مفاجئ في أسعار النفط وتحت ضغط العقوبات الغربية على روسيا، الإحصائية الأهم تتحدث عن خروج رؤوس الأموال من البلاد. في النصف الأول من عام ٢٠١٦، انخفض خروج رؤوس الأموال من روسيا إلى ١٠,٥ مليار دولار - وهو رقم أقل بخمس مرات مما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي، المؤشرات السنوية هي أصغر أيضا، في عام ٢٠١٥ تسربت من البلاد ٥٧ مليار دولار، بينما غادرها في عام ٢٠١٤، ١٥١,٥ مليار دولار، ما يعتبر رقما قياسياً، يعطي الخبراء أسباباً مختلفة لهذا التحول، يعتقد المتفائلون أن المستثمرين لم يعودوا يرغبون بمغادرة روسيا، وبالتالي هم يعززون إقتصادها، بينما يعتقد المتشائمون أن التباطؤ يرجع إلى حقيقة أن جميع الإستثمارات الكبرى قد غادرت روسيا وبالفعل على مدى العام الماضيين.ويمكننا أن نستخلص المشكلة كالتالي:وجود رؤوس أموال داخل روسيا يمكن أن تكون فائضة، ولكن ليس هناك إبتكارات ومشاريع جديدة يمكن أن تستثمر بها أو تستغل بالشكل الصحيح داخل السوق الروسي في قطاعات الصناعة والإنتاجية ومشروعاتها المختلفة، فيمكن أن نقول أنّه هناك رؤوس أموال داخل روسيا ولكن ليس هناك إبتكارات وإبداعات جديدة لتشغيلها وإستثمارها فيها وتحقيق مستويات أرباح أعلى وكميات أنتاجية أكبر وتوسيع نمو النشاط الإقتصادي وتطويره وإلخ.

أهميّة البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من موضوعه الأساسي الذي يحث على تقديم إطار مفاهيمي يركز على تقييم مساهمة رأس المال وقطاعات الصناعة في كفاءة الأداء المالي والإداري للمشروعات الممولة، كما تكمن هذه الأهمية في الجانب التنافسي وخلق أفكار إبتكارية جديدة لتطوير عمل المؤسسات والشركات لتتناسب مع آخر مستجدات التكنولوجيا والتطور والتنمية، وتكمن أهمية هذه الدراسة من خلال إيجاد ووضع إقتراحات وحلول للمشكلة البحث الحالية والتي تتعلق برؤوس الأموال وقطاعات الصناعة فيما بينهما كمشكلة مشتركة، وكما ويمكننا أن نُلخص أهمية أكبر من ذلك لهذه الدراسة.

تنبع أهميّة هذه الدراسة من خلال تحقيق الأهميّة الرئيسية العلمية والعملية:

أولاً: الأهميّة العلمية:

تقديم نظريات وفوائد علمية أكاديمية يتوقع من خلالها زيادة تحفيز إستثمار رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة وفرض سياسات مدروسة من الدولة لتفادي المشاكل المتعلقة بالتضخم المالي والكساد ورفع مستوى الإقتصاد الوطني الكلي والمحلي من خلال طرح برامج علمية تتعلق بالإدارة المالية والرأسمالية في روسيا الإتحادية والتطرق إلى وسائل جديدة مبتكرة تخلق هيكليات وأفكار مضمونه للتقليل والحد من مشاكل الإقتصاد ورؤوس الأموال داخل روسيا.

ثانياً: الأهميّة العملية:

يتوقع من نتائج الدراسة أن تساعد الجهات المعنية والمهتمه بالأمر بتزويدهم بالنتائج والتوصيات التي قد تلفت إنتباهم وتثرى رغباتهم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة والسليمة، كما وتكمن أهمية الدراسة بتقديم نظريات وحلول مبتكرة ومستنبطه للتغلب والتقليص من مشاكل سوء الإستثمار وإستغلال رؤوس الأموال والنقود بشكل عام وتقليص التضخم المالي والكساد في روسيا والإعتماد على صناعات وصادرات لرفع مستوى الإقتصاد المحلي غير النفط والمواد الخام والزراعة وما شابه ذلك(٢).

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق عدد من الأهداف منها:

١.إظهار وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة برأس المال وقطاعات الصناعة وتحديد أهم عناصر نجاحهما والقدرة التنافسية لهما والخدمات التي يمكن أن تتحقق من خلال تطبيقهما.

٢.التعرف على مدى تأثير التمويل برأس المال وقطاعات الصناعة في الأداء التمويلي والإستثماري للمشروعات الممولة، ومعرفة دورهما التمويلي التي يقدماهما للمشروعات الإستثمارية المتنوعة.

٣.توضيح أوجة الإختلاف والإتفاق علمياً وعملياً بين رأس المال وقطاعات الصناعة، ومقارنة فعاليتهما الإقتصادية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والقدرة على التكامل بينهما(٣).

٤.إظهار بعض مشاكل رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة المشتركة بينهما وتوضيح بعض أسبها داخل روسيا.

٥.إقتراح بعض الحلول لهذه المشاكل عن طريقة دراسة المشكلة من جميع جوانبها وتفصيلها وكشف أسبابها.

٦.الكشف عن أسباب ومعوقات إستثمار رؤوس الأموال داخل روسيا وخصوصاً في قطاعات الصناعة المختلفة.

فرضيات القياس للبحث:

ولكي يتم الإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة قمنا بإعتماد مجموعة من الفرضيات كمنطلقات أساسية مثل:

١.إن أداء المؤسسات الممولة والمدعمة برأس المال وقطاعات الصناعة أكثر كفاءة ولها مردود أفضل وفعال أكثر، مقارنة بتلك التي تقوم بالتمويل بالأدوات التمويلية التقليدية، ووفقاً لإرتباط عملياتهما بالإقتصاد الحقيقي.

٢.إمكانية التكامل بين الصيغتين بسبب إشتراكهما بنفس المبدأ والأهداف والمميزات والخصائص(٤).

٣.يعتمد تمويل المشروعات الناشئة على نسب الأرباح التي تحققها المشروعات القوية والكبيرة والتي لها قوتها الحقيقية داخل السوق والتي يمكن من خلالها تمويل المشروعات الجديدة من أجل تخطي مراحل الخطر والصعوبة.

٤.يتعلق حجم النشاط الإقتصادي للسوق الروسي من حيث الإستثمارات الخارجية القادمة من الخارج لداخل روسيا ونوع الإستثمارات الأجنبية المقيمة في روسيا وحجمها، وتلعب الإستثمارات الأجنبية الكبيرة دوراً كبيراً في التأثير على النمو الإقتصادي ونشاطه وتنميته، وخروج رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية يؤثر سلباً على الوضع الإقتصادي الروسي.

إختبار الفرضيات:

توجد علاقة ودلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المستثمرة في السوق وقدرة قطاعات الصناعة على إستيعابها، ونسبة رؤوس الأموال التي أنسحبت من السوق ومدى تأثيرها على قطاعات الصناعة المحلية داخل روسيا الإتحادية بحسب ما تم بيانه في الجداول الموضحة في الدراسة الحالية، يدرك المسؤولون على تنظيم وإدارة الإستثمار ورؤوس الأموال في روسيا أي محل الدراسة على أن عملية إتخاذ القرارت الإستثمارية تعتبر إحدى أهم الوظائف الضرورية والمهمه لإدارة عملية الإقتصاد الكلي الروسي. ولإختبار هذه الفرضية قمت بإعداد بعض البيانات أو الإستبيانات التحليلية التي تتعلق بعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية ومدى قدرة القائمون على ذلك لإدارة الإستثمار ورؤوس الأموال وتبيين بأن عملية إتخاذ القرارت الإستثمارية من أهم الوظائف لإدارة الإقتصاد المحلي الروسي التجاري(٥).

الأساليب الإحصائية المُستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة ويتم التحقق من فرضياتها، تم إستخدام مجموعة أساليب إحصائية شملت التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأعداد الكمية لإختبار الفروض.

أدوات البحث:

الإستبانة والتحليل البياني والاحصاءات هن الأدوات التي أستخدمت لجمع البيانات ذات الصلة بموضوع البحث، وأحتوت على قسمين: القسم الأول هي عبارة عن بيانات نسب مئوية والقسم الثاني بيانات بإعداد كمية ونوعية.

إختبار صدق الأداة:

قياس الصدق هو معرفة مدى صحة وصلاحية الأداة أي بمعنى أن الصدق يؤدي إلى الثبات، ولحساب صدق وثبات الإستبيان قام الباحث بأخذ إحصائيات سنوية صادرة عن لجنة الإحصاءات الدولية الروسية في روسيا الأتحادية والتي يدرس فيها الباحث الآن ويقوم بتحضير رسالة الدكتوراة، وتم حسباب الإستبانة بناءاً على المعلومات التي قام الباحث بالتقصي عنها ومعرفتها من جهات مختصة في ذلك وسيقوم الباحث في توضيح وذكر النتائج في آواخر البحث(٦).

تتميز أدوات الدراسة بالصدق والثبات حيث تم إستخدامها في بعض الدراسات السابقة، والتي أختبرت وأثبتت مدى صدقها وثباتها، وتم إستخدام أساليب إحصائية مثل الإحصاء الكمي والإحصاء النوعي والإحصاء النسبي والإحصاء الوصفي كالتوزيع والتصنيف في الصناعة وأنواعها وكمها، وتم إستخدام التحليل الحسابي لحساب معدلات ونسب الإستهلاك المحلي.

٢. منهجية البحث:

المنهج الأول للبحث:

تم إستخدام المنهج المقارن بسبب نوعية الموضوع وعنوانه، من خلال المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة في عملية تقديم الدعم اللازم لتحقيق النجاح في عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والبياني من أجل ربط النتائج بالأسباب والجانب النظري بالجانب العملي، وإستخراج الحلول.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم إستخدام منهج التحيل البياني والوصفي لتحليل ووصف هذه المشاكل المشتركة بين قطاعات الصناعة ورؤوس الأموال في روسيا، وبيان أسبابها وآثارها الإقتصادية، وتم إستخراج بيانات إحصائية وتحليليه عن طريق لجنات الإحصاءات الحكومية والمحلية داخل روسيا، وقد تم إجراء الدراسة على هذه البيانات والإحصاءات بإستخدام أدوات وفرضيات الدراسة الحالية المقترحة للقياس والتحليل، وتم الرجوع إلى كتب ومراجع وبحوثات علمية تتعلق بموضوع الدراسة، وبناءً على ذلك تم تصنيف الجداول وتحليلها وإستخراج النتائج منها ومن ثمّ التوصيات.

المنهج الثاني للبحث:

تم إختيار منهج دراسة الحالة بإعتباره المنهج المناسب للبحث كونه يأخذ قطاع أو حالة في روسيا على سبيل المثال في منظمة ما ويدرسها من كافة الجوانب ذات العلاقة بمواضيع إستثمار رؤوس الأموال كيفية تشغيلها والإستفادة منها ورفع مستوى الإقتصاد الكلي ودعمه داخل الدولة ، وبشكل عام فإن الدراسة إعتمدت على مجموعة من الخطوات لتنمية وتطوير وتنظيم الإستثمار ورأس المال ، وهي كالتالي:

١.إبتكار وسائل جديده لتشغيل رؤوس الأموال بشكل صحيح وأكثر فائدة وتوسيع مجالات إستخدامه وإستثماره في شتى المجالات تقريباً.

٢.دراسة الحالة للتعرف على طرق وخل حلول للتقليص والتخفيف من التضخم المالي والكساد ودعم الإقتصاد الوطني في روسيا الإتحادية.

٣.إستخدام عدة أدوات ومحفزات لتشجيع تشغيل رؤوس الأموال وضخها في القطاعات الإقتصادية المختلفة وتجنب المشاكل الصادرة عنها بسبب سوء التشغيل أو إرتفاع وهبوط الأسعار وسعر العملة المحلي.

٤.إستبانة مفصلة لتغطية جوانب الدراسة المقترحة والتي ستساعد في تحسين أنظمة تشغيل رأس المال والإستثمار داخل روسيا ودعم المشاريع الصاعدة التي تنمي الإقتصاد الروسي وتحد من المشاكل المتعلقة به والكشف عن أمكانيات وآمال وتطلعات جديدة ومن ثم تطوير خطة مقترحة ومدروسة تصلح لتقليص التضخم والكساد والبطالة وزيادة الإستثمارات الروسية.

إعتمدت أيضاً منهجية الدراسة الحالية على المنهج التحليلي والوصفي الذي ينسجم مع أغرضها وطبيعتها، إذا أنه قد تم جمع معلومات وبيانات من مصادر رئيسية وثانوية، وقد جُمعت البيانات والإحصاءات إعتماداً على إستبانات تم أعدادها وتوزيعها على عيانات الدراسة المستخدمة فيها من أجل غرضها الرئيسي والهدف والغاية المقررة من أجلها هذه الدراسة.

حدود البحث:

١.الحدود المكانية: دولة روسيا الإتحادية (الفيدرالية الروسية).

٢.الحدود الزمانية: عام ١٩٧٠، ١٩٨٠,١٩٩٠

١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠١,٢٠١١، ٢٠١٣,٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦.

هيكل البحث:

ولكي يتم الإلمام بجميع جوانب موضوع البحث ومن أجل الوصول إلى أهدافه، تم إعتماد الخطة التالية:

١.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث المفهوم والسلامة الشرعية.

٢.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث المراحل التمويلية.

٣.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث النشأة التاريخية والأهداف والأهمية.

٤.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث التجارب العالمية.

٥.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
٦.إمكانية التكامل بين رأس المال وقطاعات الصناعة.

٣. الإطار النظري للبحث:

أولاً: المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث المفهوم والسلامة الشرعية لهما:

١-مفهوم رأس المال:

مصطلح رأس المال له عدة مفاهيم ومعاني ولكلٍ تصوره الخاص حول النمط التمويلي الذي يعتبر ظهوره بهذا المصطلح حديثاً، مما أدى إلى عدم معرفته بدقة من طرف معظم الفئات مثل الباحثين والطلبة والمهنيين وأصحاب المشاريع، وقد أعتبر باتيني رائد رأس المال من أن مصطلح رأس المال ليس معناه رأس المال المغامر، حيث فسر المصطلح الأول بأنه كل العمليات التمويلية التي تتضمن كل المخاطر، وفسر المصطلح الثاني بأنه رأس المال المشارك في المغامرة(٧).

٢-مفهوم قطاعات الصناعة:

تعتبر قطاعات الصناعة تقنيات معتمدة لدعم المؤسسات المبتدئة وتوفير لها خدمات وتسهيلات للمستثمرين الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف شحنهم في بداية المشروع، ويمكن أن تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة وتكون مؤسسات خاصة او مختلطة، وتهدف هذه القطاعات إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال وتوفير وسائل لهم والدعم اللازم كالخبرات والأماكن والدعم المالي من أهمها لتخطي أعباء ومراحل الإنطلاق والتأسيس التي قدم تأخذ سنة أو أكثر.

٣-المقارنة بين المفهومين:

تشترك قطاعات الصناعة مع رأس المال في عدة عناصر:

-التمويل والدعم في مرحلة التأسيس.

-الإدارة والتسيير.

-تحقيق الأرباح.

-السلامة الشرعية لرأس المال وقطاعات الصناعة: تبدو قطاعات الصناعة ورأس المال وتقنيته من خلال صيغته العامة والإجراءات التي يتم بهما أنهما يستندان على المبدأ العام في الإستثمار.

ثانياً: المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث الأهمية والأهداف:

١-المقارنة من حيث الأهمية:

تشترك قطاعات الصناعة ورأس المال في نفس الأهمية تقريباً، وتكمن أهميتهما في دعم المشروعات الجديدة والتقنية، وتنمية الموارد البشرية وإستخدامها بشكل أمثل ورفع كفاءاتها وتشجيع مبادرتهم وتطوير أفكار إستثمار أفضل وتمويل أعلى مبتكرة عن طريق المجالات التكنولوجية الجديدة في روسيا الإتحادية وتوليد النشاط والثروة على نطاق أوسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع الإستثمارية والصناعية، وتسويق الإختراعات ونقل التكنولوجيا بينهما وتشجيع الإبداء التكنولوجي، كما ويقدم رأس المال وقطاعات الصناعة أعمال ومخططات مدروسة في إدارة التسويق والتدريب والتخطيط وتقديم دعم فني أفضل عن طريق الباحثين والتقنيين ومساعدة المشاريع على الحصول على التمويل اللازم،

وتكمن أهميتهما من خلال ضمان عملية الإنطلاق السليم للمؤسسات ورفع معدل نشاطها في سوق المنافسة وتقليل مخاطر الزوال والفشل(٨).

٢-المقارنة من حيث الأهداف:

تتصادم أهداف رأس المال وقطاعات الصناعة في مواجهة الإحتياجات الخاصة للؤسسات الجديدة العالية المخاطر والتي يعتبر أنه لديها إمكانيات النمو والعوائد المرتفعة، وتقديم خدمات ومساعدات لمرحلة التأسيس والنمو، والعمل على زيادة معدلات النجاح والعمل على إيجاد مشاكل للحلول الفنية والتقنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشاريع الإستثمارية وتقليل المخاطر وتطوير الإنتاج وزيادة معدلات النجاح للإستثمارات عن طريق خلق أفكار متميزة وإبتكارات جديدة على السوق المالي الإستثماري وتقديم الإستشارات والمساعدات وتوظيف نتائج البحث العلمي والإبتكارات في تشكيل مشروعات إستثمارية مميزة يتم فيها تشغيل وتوظيف رؤوس الأموال المتاحة القابلة للإستثمار(٩).

المقارنة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة من حيث دعم وتمويل الإستثمارات والمؤسسات والمشاريع:

يعتبر دعم المؤسسات والمشاريع والإستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ورفع نسب نجاحها هي الوظيفة الأولى لرأس المال وقطاعات الصناعة، ويتم هذا عن طريق توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة الناشئة خصيصاً في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل عملية بدء المشروع والإستثمار ووضع شبكة دعم مجتمعي لهما، وإقامة مجموعة خدمات متميزة وداعمة مثل الجودة وقاعدة معلومات فنية وتجارية ووحدات قياس وإختبار، وتنميتها وتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها،وتبني مشاريع قائمة على التكنولوجيا مرتبطة مع مراكز بحوث وجامعات، وخلق إبتكارات وإبداعات في قطاعات الصناعة إلى جانب رأس المال، وتقديم خدمات إدارية وخدمات متخصصة بالتمويل وأيضاً خدمات عامة.

المقارنة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة من حيث التجارب العالمية:

١-التجربة الأمريكية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منشأ أكبر لرؤوس الأموال على ثلثي السوق العالمي، وبدأت إستثماراتها تشهد توسعات كبيرة جداً مع نهاية السبعينيات، ويمكن إرجاع هذا التوسع إلى تخفيض الضرائب على القيم المضافة المحققة سنة ١٩٧٨م، مما دفع لإنشاء صناديق رؤوس أموال جديدة، وبهذا بدأ نمو صناعة رأس المال الأمريكي وإستثمرت بشكل أكبر وأوسع من سنة ١٩٧٠م لغاية سنة ٢٠٠٩ بقيمة ١٧٣ مليار دولار حققت من خلالها أرباح قدرت ب ١٣٠٠ مليار دولار، كما ساهمت في إنشاء ٧,٦ مليون منصب عمل فيها، وفي سنة ٢٠٠٤ قدرت عوائد الإستثمارات الأمريكية ب ١,٨ تريليون دولار مع ١٠,١ مليون منصب عمل، وبلغت العوائد في سنة ٢٠٠٥ تقريباً ٢,١ تريليون دولار و ١٠ مليون منصب عمل، وكما وشهدت أيضاً سنة ٢٠٠٦ إرتفاعاً في عوائد الإستثمارات بحوالي ٢,٨ تريليون دولار و ١٠,٤ مليون منصب عمل، ويتم سنوياً إنشاء ما لا يقل عن ١٠٠٠ مؤسسة حديثة، ورأس المال الأمريكي كان نواة أغلبية الشركات التكنولوجية العملاقة مثل ياهو ومايكروسوفت وآمازون وأبل و إنتل وغيرها(١٠).

التجربة البريطانية:

تعد المملكة المتحدة ثاني أكبر سوق نشط في رؤوس الأموال في العالم، وهذا ساعدها في توسيع نشاط إقتصادها المستقر والفعال، وتضم بريطانيا أكثر من ٢٣٣ شركة من شركات رؤوس الأموال في سنة ٢٠٠١ وبمعدل نمو تجاوز ٣,٠٨%، ويتلقى هذا النشاط دعم حكومي قوي جداً كمتويل المؤسسات والمشاريع والإستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما أدى إلى تاسيس صندوق يسمى صندق رأس المال بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ويهدف إلى مساعدة المشاريع

والمؤسسات والإستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتسهم بريطانيا ب ٥٠% من إجمالي الإستثمار الأوروبي السنوي في رؤوس الأموال، وساهم رأس المال في قطاعات كثيرة مهمة كقطاح التكنولوجيا والمعلومات والشركات الإعلامية والبريد، وتم الإستثمار في عمليات تحويل الملكية، وبلغت حجم الإستثمارات في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ حوالي مليار يورو.

الدراسات السابقة (للمقارنة مع الدراسة الحالية):

الدراسة الأولى:

تتمثل بكشف واقع الإستثمارات الأجنبية والغربية المباشرة داخل سوريا خلال الأعوام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠١٠، نشرت في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية في الجزائر بقلم د.رشا سيروب، بدأ الإستثمار الأجنبي المابشر يكتسب أهمية متزايدة بسبب تزايد الفوائض المالية في الدول النفطية والغنية وتزايد حاجة البلدان النامية للأموال الإستثمارية لتمويل عملية التنمية، ولقد تناولت هذه الدراسة معدلات الإستثمارات الخارجية داخل سوريا وبينت بعض المشاكل التي ظهرت خلال عملية هذه الإستثمارات التي أنشأت وبعدها كذلك، وإعتمدت هذه الدراسة على التحليلي والقياسي والوصفي أيضاً لحجم هذه الإستثمارات وربحيتها وخسارتها وأستخدمت تحليلات بيانية لذلك، أمّا دراستي تناولت أثر المشاكل المشتركة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة وطرق حلولها داخل روسيا الإتحادية، أيضاً وتناولت حالة الإستثمارات المتنوعة داخل روسيا وإفترضت وجود علاقة ووجه تشابه من حيث التقنية والتكنولوجيا بين قطاعات الصناعة ورؤوس الأموال ومدى تأثير رؤوس الأموال على قطاعات الصناعة وعلى حجم النشاط الإقتصادي في روسيا من خلال الأساليب التحليلية والإستنباطية المستخدمة في دراستي.

الدراسة الثانية:

تفحص هذه الدراسة دور الإنفاق الإستثماري العام على البنى التحتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إختيار مجموعة متغيرات مفسرة تعبر عن الإنفاق على البنى التحتية كالمطارات والسكك الحديدية والطرقات والموانئ وشبكة نقل المياه، للفترة الزمنية ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١ وحدودها المكانية تسعة دول كلبجيكا وكندا وفرنسيا وألمانيا وإيطاليا والرتغال وروسيا الإتحادية وإسبانيا والمملكة المتحدة، نشرت هذه الدراسة في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية في الجزائر بقلم د.محمد الشريف بن زاوي و قلم الأستاذة هاجر سلاطني، وتمثل متغير الدراسة التابع في العدد السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة ضمن العينة، وتم الإعتماد على نموذج إنحدار بانل كدراسة زمنية مقطعية لهذه الدول.

التعريفات الإجرائية للبحث:

إنحصار وتقييد رؤوس الأموال في أيدي معدودة ومحدودة دون إستثمارها في المجالات والمشروعات المربحة الداعمة والمنعشة للإقتصاد المحلي والكلي للبلد وعدم تطوير وتنمية وتشجيع قطاعات الصناعة وتوسيع نطاق الصناعات في البلاد هو الذي يسبب مشاكل إقتصادية كثيرة منها التضخم والكساد والبطالة وهبوط أسعار الصرف والعملة مما يؤدي إلى كسل وضعف في حركة الأموال في السوق وهذا يعكس أثراً سلبياً على الإقتصاد المحلي، أي كلما زادت رؤوس الأموال داخل الدولة وكثرت الإستثمارات وتوسعت قطاعات الصناعة المتنوعة في مجالات إنتاجها من حيث النوعية والكمية كلما عكس ذلك إيجابيات كثيرة على الإقتصاد الوطني وإنعاشه ويساعد على إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية الحالية.

الطبيعة الدوارة لرأس المال داخل روسيا الإتحادية:

مثل أية ظاهرة متموجة، الزيادة والنقصان في تسرب رأس المال من روسيا هو مرآة للأزمات والأحداث في جميع أنحاء العالم، في أزمة عام ٢٠٠٨ غادر روسيا ١٣٣ مليار دولار بينما ارتفع رأس المال الاستثماري في روسيا العام الماضي

إلى ٨١٧ مليار دولار، تدفق رأس المال يتعلق دائما بالسيطرة على الأزمات، عام ٢٠٠٩ غادر روسيا ٥٦ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٠ تم تخفيض المبلغ إلى ٣٤ مليار دولار،على الرغم من أن المبلغ الذي غادر عام ٢٠١٤ كان رقما قياسيا يعتقد الخبراء أن مبلغ ١٥١,٥ مليار دولار هو رقم قياسي مرتبط بتنفيذ العقوبات الغربية بعد تدخل روسيا في شبه جزيرة القرم. لقد كان حدثا غير مسبوق في تاريخ البلاد الأمر الأكثر إيلاما هو أن العقوبات المالية منعت الشركات الغربية من الاستثمار في روسيا، وكان لهذا تأثير سلبي على التدفقات المالية، إنهيار سعر الروبل ووجود بعض القضايا في القطاع المصرفي كان له أيضاً ذلك التأثير السلبي على هروب رأس المال من البلاد عام ٢٠١٤ كانت الحكومة متفائلة ووعدت بأن الوضع سيتحسن بسرعة(١١).

أحد العوامل الرئيسية لخروج رؤوس الأموال من روسيا عام ٢٠١٤ كان زيادة الأصول الدولية والحاجة لإعادة التمويل والحاجة لسداد الديون في ضوء العقوبات. عام ٢٠١٥ كان هناك إنخفاضاً في تسديد الديون من المفترض أن يؤدي إلى إنخفاض في تدفقات رأس المال إلى الخارج، كان هذا ملخص البنك المركزي حول الوضع في نهاية عام ٢٠١٤

أغراض وغايات البحث:

١. الحاجة إلى الإستثمارات المحلية والأجنبية داخل روسيا الإتحادية.

٢. خاصية التنقل المالية.

٣.إستقطاب الموارد المالية وتشغيلها من الداخل والخارج.

٤.ضخ رؤوس الأموال في المشاريع والمؤسسات الداعمة للإقتصاد الوطني في روسيا الإتحادية.

٥.إستيعاب رؤوس الأموال المستثمرة من قبل قطاعات الصناعة المختلفة، ووضع سبل وحلول لتفادي المخاطر الإستثمارية والحد منها وخصوصاً للمستثمرين الأجانب.

٦.تشجيع وتحفيز قطاعات الصناعة داخل روسيا الإتحادية على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتشجيع وإستيعاب الإستثمارات الأجنبية المختلفة وفتح المجالات لها داخل البلاد وتسهيلها أمامهم.

جدول (١) : ربحية المنتجات وأصول الصناعة بالنسبة المئوية (%)

	٢٠٠٨	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	الربحية	الربحية	الربحية	الربحية	الربحية	الربحية	**الربحية**
قطاعات الصناعة	١	-	س	٨	هـ	١	٨
بما في ذلك:							
صناعة الطاقة الكهربائية	١	٢	١	٣	١	٣	١	٤
الوقود	١	٠	٤	١	٥	٢	٣	١
مشتقات الوقود							
النفط	١	١	٥	١	٦	٣	٤	٢
النفط المكرر	١	-	٣	١	٣	٢	٢	١
الغاز	٣	٣	٢	٤	٣	٩	١	٣
الفحم	٠	-	٠	-	٣	-	٨	١
المعادن غير الحديدية	١	-	٢	١	٢	٢	١	٨

المعادن الحديدية	٣	١	٥	٢	٥	٢	٣	٩
الكيماويات وصناعة البتروكيماويات	٩,٧	٠,١	٢١,٤	٨,٩	١٧,٠	١٢,٢	١١,٠	٦,٩
الهندسة وتشغيل المعادن	١٠,٠	٠,٩	١٧,٣	٤,١	١٤,١	٥,٤	١٣,٦	٦,١
صناعة الورق والغابات والنجارة	٥,٠	٧,٣	٢٣,٩	٩,٨	١٦,٥	١٠,٧	١١,٥	٧,٦
صناعة مواد البناء	٥,٢	٠,٣	٨,٦	٢,٥	٩,٠	٤,٤	٩,٨	٦,٣
الصناعات الخفيفة	٠,٩	١,٩	٩,٥	٣,٧	٧,٢	٤,٦	٥,٤	٢,٦
صناعة الأغذية	٩,٦	١١,٥	٨,٤	١٠,١	٧,٣	١٣,٠	٥,٣	١٢,٨

المصدر: وزارة المالية الروسية ، موسكو: لجنة الإحصاءات لدولة روسيا الإتحادية، ٢٠١٦، ص. ١١٧

يوضح الجدول التالي حجم أرباح أو ربحية المنتجات وأصول الصناعة لعام ٢٠٠٨,٢٠١٤,٢٠١٥,٢٠١٦ في روسيا الإتحادية لمعظم القطاعات الصناعية داخل الدولة والمذكورة في الجدول نجد أنه هناك تفاوت في معدلات الإنتاج في هذه الأعوام في تحقيق الأرباح، فنجد أنه نسبة الأرباح أو الربحية في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أخذت أعلى معدلات، بينما في عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ أقل نسبة في تحقيق الأرباح.

جدول (٢) : المرافق المشيدة والممولة من الموازنة الروسية لسنة ٢٠١٥

	المجموع الكلّي	بما في ذلك			
		الصناعة	المواصلات والإتصالات	مجمع البناء والإنشاءات	المجمع الإجتماعي
٢٠٠٠					
الخطط المدخلة	٤٥	١٠٤	٧	٣٨	٣٠٩
الوضع أو الواقع الفعلي	٩٥	١٣	٨	١٠	٦٤
تطبيق الخطط بالنسب (%)	٢١	١٣	١١٤	٢٦	٢١
٢٠١٠					
خطط مشاريع الإنشاء والبناء	٥٢٥	٩٥	٨	٨٧	٣٣٥
الوضع أو الواقع الفعلي	١٠٨	٢٣	٨	٢٢	٥٥
تطبيق الخطط بالنسب (%)	٢١	٢٤	١٠٠	٢٥	١٦
٢٠١٥					

الخطط المدخلة للبناء والإنشاء	٦٤٠	١٢٤	١٦	٤٣	٤٥٧
الوضع أو الواقع الفعلي	١٨٠	٣٥	١٦	٣٦	٩٣
تطبيق الخطط بالنسب (%)	٢٨	٢٨	١٠٠	٨٤	٢٠

المصدر:مركز التحليل الإقتصادي في ظل حكومة الإتحاد الروسي، موسكو،نظرة عامة على ظروف السوق الإستثمارية، م ٢٠١٦، ص.١٣.

يوضح الجدول التالي نوع وحجم المرافق المشيدة والممولة من قبل ميزانية الدولة لدى روسيا الإتحادية، في السنوات التالية ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠١٥، في قطاع الصناعة والبناء والمواصلات والإتصالات والقطاع الإجتماعي كما هو موضح بيانياً وإحصائياً بالإرقام والنسب في الجدول بحسب الخطط المدخلة والوضع والواقع الفعلي لك قطاع من هذه القطاعات.

جدول (٣) : توزيع المنشآت الصناعية لتقييم العوامل المؤثرة في النشاط الإستثماري

(% من أفراد العينة والمستطلعين)

	العوامل المحفزة للإستثمار		العوامل المقيدة للإستثمار	
	٢٠	٢٠		٢٠٠
الطلب على المنتجات	٦٦	٦٦		٢١
توافر الأموال الخاصة	٤٦	٤١		٥٣
نسبة القروض التجارية	٦	٤		٣٥
آلية الحصول على الائتمان للإستثمارات	٣	٣		٣١
المخاطر الإستثمارية	١	٣		٣٣
حالة القاعدة التقنية والفنية للدولة	٣٨	٤٧		١٩
ربحية الإستثمارات من الأصول الثابتة	٣٧	٢٩		١٤
الوضع الإقتصادي والسياسي في الدولة	٩	١٢		٣٥
القاعدة القانونية والتنظمية المنظمة لعمليات الإستثمار	٦	٧	٦	٣٠

المصدر: لجنة الإحصاءات لدولة روسيا الإتحادية، موسكو.

يوضح الجدول التالي بيانات وتحليلات بيانية على توزيع المنشآت الصناعية وتقييم العوامل الؤثرة في النشاط الإقتصادي الروسي ، فالعوامل المحفزة للإستثمار أخذت معدلات أعلى من حيث الطلب على المنتجات ٦٦ وتوافر الأموال

الخاصة ٤٦ وحجم القروض التجارية في الدولة ٦، آلية الإئتمان للإستثمار ٣ وأرباح إستثمارات الأصول الثابتة٣٧ ، أما من حيث العوامل المقيدة للإستثمار فكانت النسب والمعدلات أقل من الأخرى كما هو موضح بالجدول.

مُلخّص المُناقشة والإستنتاجات:

ولذلك من أجل معالجة صغر حجم الإقتصاد والسوق المحلي والتقليل والحد من التضخم والكساد يجب إتباع عدد من الخيارات أو الطرق التي تسمح بدخول المؤسسات المالية المصرفية وشركات الوساطة الأجنبية سعياً لتوسيع السوق المحلي الروسي وتعزيز سيولته، وتساعد على إنشاء أسواق السندات الإقليمية وإستقطاب الأسهم الأجنبية والممولين وطرحها في السوق المحلي والشركات والمؤسسات من أجل زيادة ورفع معدل الإستثمارات الخارجية في روسيا ويجب أخذ التعاون على صعيد هذه السوق أشكالاً عدة تقوم على تشجيع المشتمثرين المحليين على الإكتساب والإستثمار بالسندات الى إنشاء مراكز إقليمية وما يتطلبه من وجود نظام إقليمي للمقاصة والتسويه والتداول والإدراج ومعاملة ضريبية منسقة وعمله متفق عليها للأصدار وإستخدام أسعار إنتاجية معقولة داخل السوق ورفع مستوى الإنتاج المحلي والحرص على جودة النوعية قبل الكمية وبإسعار مناسبة للسوق والمجتمع وبمعنى آخر يجب إيجاد ظروف بيئية ومناسبة ومريحة للمستثمرين المحليين والأجانب لتسهيل عملية طرح رؤوس أموالهم في السوق الروسي وإستثمارها بشكل صحيح وفي المجالات والقطاعات التي تحتاج وتفتقر للتمويل من أجل تحقيق معدلات أرباح عالية وكبيرة، والسعي لتمويل قطاعات الصناعة المختلفة من أجل توسيع مجال عملها ومحيطها لكي تقوم بتقديم منتوجات أفضل وأكثر وتعمل على سد الإكتفاء الذاتي للسوق والمجتمع، ووضع إدارات فنية وتقنية وتكنولوجية من أجل ذلك لتحقيق أهداف الإستثمار داخل السوق(١٢).

النموذج ووصف المُتغيّرات:

تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أهمية دور رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة في إنعاش الإقتصاد الكلّي لروسيا الإتحادية ودور الإنفاق الحكومي الروسي في زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية خلال السنوات السابقة، وتم إعتماد البيانات الصادرة عن لجان ومراكز الإحصاءات الروسية في موسكو والمجموعات الإحصائية الأخرى. ولإختبار مدى تأثير المؤشرات الإقتصادية الكلية في زيادة معدل نمو الإستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة ومعدل الإنفاق الحكومي الروسي وأجمالي التكوين الرأسمالي نسبةً مع الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الأخرى مثل سعر الصرف وسعر الفوائد وإلخ(١٣).

التحليل البياني والمُناقشة:

معظم الأبحاث يحدد فيها رأس المال كعملية معقدة ومتعددة الأوجه الظاهرة، إلى حد كبير سلفاً من خلال حقيقة أنّ مفهوم رأس المال له أشكال مختلفة ومظاهر كثيرة، ويستخدم على نطاق واسع في مختلف التخصصات العلمية مثل الأنشطة الإقتصادية والمالية والإستثمارية وفي هذا الصدد، من الضروري إيجاد تعريف لرأس المال ، والذي سوف يتوفر الأساس لمزيد من مواصفات و تجسيد هذا النشاط وهو يتم تحديده وفي نسبة مباشرة إلى مستوى ونطاق ظاهر لهذا المفهوم، كذلك في الكفاءات هناك العديد من الطرق لتحديد المفاهيم التي تركز في المقام الأول على إحتياجات البحوث في مختلف العلوم وفروعها وأنواعها، وفي نفس الوقت كل الأساليب التي تهدف إلى تحديد فئة من الكائنات من

نفس النوع والكائنات المماثلة أو من نوع آخر، ومن خلال تحديد السمات المميزة الكامنة في واحد أو في نوع آخر من وجوهها.

جدول (٤) : إظهار المقارنات والتّخلص من البيانات وتجديد الأصول الثابتة

معامل التخلص (تسييل الموجودات الثابتة (غير الماشية)، كنسبة مئوية من وجودهم في بداية العام)	السنوات					
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
جميع الأصول الثابتة	١,٧	١,٥	١,٨	١,٥	١,٠	١,٠
ومن ضمنها قطاعات الصناعة	١,٩	١,٥	١,٧	١,٣	١,٢	١,٢
قطاعات الزراعة	٤,٧	٣,٦	٣,٣	٣,٠	١,٥	١,٥
قطاعات البناء والإنشاءات	٥,٧	٤,٨	٥,٢	٣,٧	١,٤	١,٤
قطاعات المواصلات	١,١	١,٠	١,٣	١,٢	١,٠	١,٠
تحديث المعامل (التكاليف من الأصول الثابتة (غير الحيوانية)، كنسبة مئوية متوفرة في نهاية العام)						
جميع الأصول الثابتة	١٠,٢	٨,٢	٥,٨	١,٦	١,٤	١,٥
ومن ضمنها قطاعات الصناعة	١١,٣	٨,٩	٦,٠	١,٣	١,٣	١,٥
قطاعات الزراعة	١٤,٩	١١,٠	٧,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٦
قطاعات البناء والإنشاءات	١٦,٦	١٣,٥	١١,٨	١,٨	١,٤	١,٨
قطاعات المواصلات	٧,٣	٧,٥	٥,١	١,١	١,٠	١,٠

المصدر: كتاب لجنة الإحصاءات السنوي لدولة روسيا الإتحادية لجنة ٢٠٠٢، موسكو ، ص. ٣٠٤

نلاحظ أن هناك هبوط في حجم الأصول الثابتة وتناقص وتراجع، وخصوصاً في قطاع الصناعة فهناك هبوط تدريجي في معدلات أصولها الثابتة بنسب من ١,٥ إلى ١,٣ وأدنى، وهكذا بالنسبة لقطاعات البناء والزراعة والموصلات نجد أن هناك تناقص مستمر في أحجام الأصول الثابتة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠١.

وقد قام الباحث أيضاً بتحليل البيانات بالطريقة التالية:

أولاً: حركة رؤوس الأموال وطرق إستثمارها وتوزيعها في المشاريع والمؤسسات والشركات.

ثانياً: مقارنة رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة من حيث الواردات والصادرات والناتج الإجمالي لكل منها وفعالية كل منهما وقدرة تأثيره على الإقتصاد الكلي والمحلي في روسيا الإتحادية.

ثالثاً: عمل إستبيان يوضح حجم الصناعات والمشروعات وحجم الناتج المحلي لهما وتأثيرهما على النمو الإقتصادي. **رابعاً**: بيان تأثير رأس المال وقطاعات الصناعة ودروهما في تقليل نسبة التضخم والكساد في الدولة وزيادة فرص العمل ومناصبه

وخلق أجواء عملية وتدريبية وتوظيفية للمجتمع من أجل العمل على إنعاش الإقتصاد الوطني وتحفيز وتشجيع تمويلات المشاريع والمؤسسات والشركات(١٤).

شكل (١) : ديناميكية الإستهلاك في روسيا الإتحادية في عام ٢٠١٣.

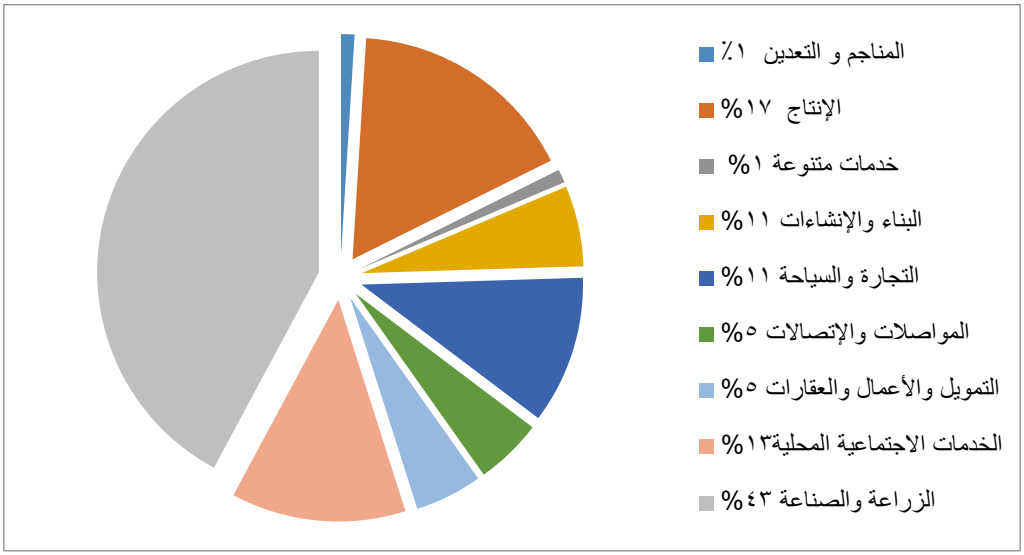

المصدر: لجنة الإحصاءات الدولية لروسيا الأتحادية ، موسكو، روستات، لعام ٢٠١٣

يوضح الشكل التالي نسب مئوية لكميات الأستهلات المالية والتمويلية لهذه القطاعات، فنجد أن قطاع الزراعة والصناعة يأخذان أعلى معدل للتمويل بنسبة ٤٣%، بينما قطاع الإنتاج أخذ المرتبة الثانية بنسبة ١٧%، أما قطاع البناء والإنشاءات للبنة التحتية والتجارة والموصلات أيضا أخذن نسبة أقل بكثير ١١%، وقطاع الخدمات العامة يحتل المرتبة الثالثة بنسبة ١٣%.

هياكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٤ (في نهاية السنة بالنسبة المئوية %)

شكل (٢): المشروعات المتوسطة شكل (٣): المشروعات الصغيرة شكل (٤): المشروعات الصغيرة والمتوسطة

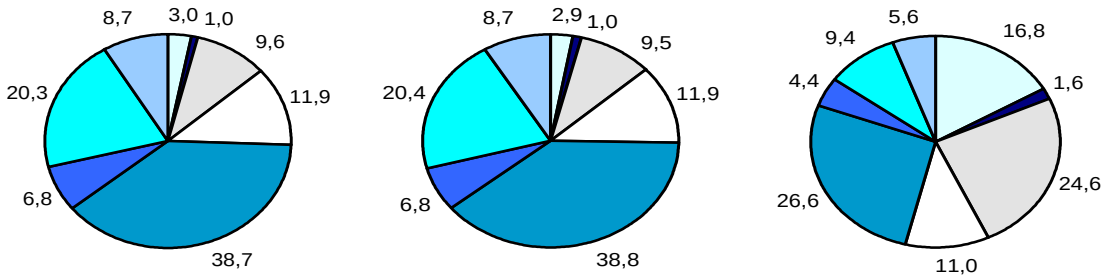

المصدر: لجنة روستات، البيانات الإحصائية في الفيدرالية الروسية، لعام ٢٠١٥

المصدر: تم ذكره مسبقاً في شكل ٢,٣,٤ .

توضح الأشكال التالية هياكل وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في روسيا الإتحادية لعام ٢٠١٤ بالنسبة

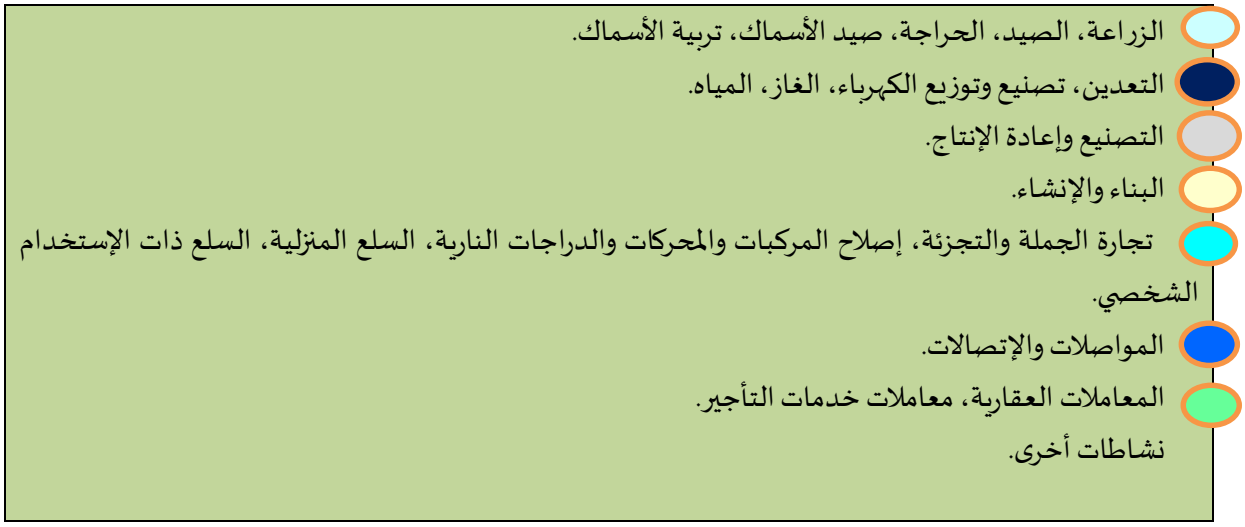

المئوية وتبين فيها نسب الهبوط والصعود أي (نمو وإنخافض) لدى هذه المشروعات والشركات لمعظم قطاعات الصناعة والإنتاج وكافة التفصيلات موضحة بالشكل أعلاه.

جدول (٥) : المؤشر المُركب للحالة المالية للجماعات الفردية للشركات والؤسسات

السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	ديناميكية المؤشرات
حجم المشروعات				
المشروعات الكبيرة	-٠,١٠	٠,٠٢	-٠,٢٥	**هبوط (إنخفاض)**
المشروعات الصغيرة	٠,٢٧	٠,٤٤	٠,٢٢	**هبوط (إنخفاض)**
المشروعات المتوسطة	٠,٣٩	٠,٦٣	٠,٦١	**هبوط (إنخفاض)**
القطاعات				
الصناعة	٠,٣٠	٠,١٥	-٠,٠٧	**هبوط (إنخفاض)**
البناء	٠,١٧	٠,٠٧	-٠,٢٢	**هبوط (إنخافض)**
الزراعة	-٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٠٤	**هبوط (إنخفاض)**
التجارة	-٠,١١	٠,٢٠	-٠,١٩	**هبوط (إنخفاض)**
الخدمات	٠,١٠	-٠,٠٧	٠,٠١	**صعود (نمو)**
النشاط الإبتكاري والإبداعي				
الأنشطة الإبتكارية	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,١٤	**هبوط (إنخافض)**
الأنشطة غير الإبتكارية	-٠,١٦	٠,٠٣	-٠,٢٩	**هبوط (إنخافض)**

http://www.tpp-inform.ru/analytic_journal/6477.html)

المصدر: مسح رقم ١٢٠١ من قبل رجال الأعمال القابضة والمنظمين وجسك، وبنك الشركات الصغيرة والمتوسطة، في شهر مارس وأبريل لعام ٢٠١٥

دور السوق المالي الروسي في تنمية الإقتصاد الوطني:

تلعب الأسواق المالية دورا ً هاما ً وحيويا ً في عملية التنمية الإقتصادية، وتسهم سوق الأوراق المالية في عملية التنمية الإقتصادية من خلال:-

١.تعبئة المدخرات المالية الروسية، تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الإدخارية من خلال تشجيع الأفراد على إستثمار فوائضهم في قنوات إدخارية تؤمن لهم دخلا ً إضافيا ً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاؤون وبإقل كلفة ممكنة عن طريق التوجه إلى السوق الثانوية(١٥).

٢.توفير السيولة للمستثمرين الروس والأجانب، أصبحت الأسواق المالية تلعب دورا ًهاما ًوحيويا ًفي عمليات التمويل المالي للمشاريع الإقتصادية المختلفة في معظم الإقتصاديات المتقدمة وبعض الإقتصاديات النامية.

٣.التنبوء بحالة الإقتصاد الوطني الروسي وإتخاذ الإجراءات المناسبة، تُعد أسعار الاوراق المالية المتداولة في الإقتصاد في الدولة لإتخاذ الترتيبات اللازمة والإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر.

٤.تحويل الفائض إلى إدارة مختصة (لشركات المساهمة) بدلا ً من جامعي الأموال، يسهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية والتي تتلائم مع طبيعة العادات الإدخارية في البلد.

٥.الرقابة على إدارة الشركات، تعتبر البورصة جهة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة سياسات الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في ردهة البورصة(١٦).

جدول (٦) : إرتفاع عدد الأصول الثابتة والمعدات الأساسية لقطاعات الصناعة (بالنسبة المئوية)

	جميع المعدات الأساسية في نهاية العام	العمر بالسنوات				العمر المتوسط بالسنوات
		أقل من ٥	٦-١٠	١١-١٥	٦-٢٠	أكثر من ٢٠	
١٩٩٠	١٠٠,٠	٢٩,٤	٢٨,٣	١٦,٥	٠,٨	١٥,٠	١٠,٨
١٩٩٥	١٠٠,٠	١٠,١	٢٩,٨	٢١,٩	٥,٠	٢٣,٢	١٤,٣
٢٠٠٠	١٠٠,٠	٤,٧	١٠,٦	٢٥,٥	١,٠	٣٨,٢	١٨,٧
٢٠٠١	١٠٠,٠	٥,٧	٧,٦	٢٣,٢	٢,٠	٤١,٥	١٩,٤

المصدر: مركز خدمات الإحصاءات الروسية، روستات، لعام ٢٠٠٣

المصدر: مركز التحليل الإقتصادي في ظل حكومة روسيا الأتحادية ، موسكو ، نظرة عامة على ظروف السوق الإستثمارية في عام ٢٠٠٣، ص. ٨.

نلاحظ أنه المعدات التي يقل عمرها دون الخمس سنوات تأخذ واحدة من أكبر المعدلات بنسبة ٢٩,٤ في سنة ١٩٩٠ ثم بدأت بالتناقص شيئاً فشيئاً، بينما المعدات لعام ٢٠٠٠ التي يزيد عمرها عن عشرين عام فهي أخذت أكبر معدلات أيضا بنسبة ٣٨,٢، وكذلك المعدات لعام ٢٠٠١ أخذت أكبر نسبة بالكم عن عمر أكثر من عشرين عاماً بنسبة ٤١,٥

٤. مُلخّص النتائج:

١. يوضح الجدول رقم (١) نسب مئوية لربحية المنتجات الروسية وأصول الصناعة في السوق الروسي، ويظهر أنّ هناك زيادة في الربحية على فترات في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في قطاعات الصناعة في مختلف مجالاتها، بينما في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ هناك أنخفاض في الربحية ولكن تبقى النسب متراوحة ومعتدلة بعض الشيء بالغالب.

٢.يظهر في جدول رقم (٢) حجم وعدد المرافق المشيّدة على حساب الموازنة الروسية لعام ٢٠١٥، في قطاعات الصناعة والمواصلات والإتصالات والبناء والمجمع الإجتماعي وتظهر هناك نسب فعلية ووقائع حقيقية وخطط مدخلة ومطبقة على الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ويتبين في النسب التقديرية أنّ هناك زيادات ونمو في عام ٢٠١٥ من حيث المجموع الكُلّي في تطبيق الخطط المدخلة والواقع الفعلي في السوق في مجالات الصناعة والبناء والمواصلات وغير ذلك.

٣.يبين جدول رقم (٣) كيفية ونسب توزيع المنشآت الصناعية الروسية من أجل الحصول على تقييم للعوامل المؤثرة على النشاط الإقتصادي الروسي من قبل الإفراد والمستطلعين، ونجد هناك توضيح للعوامل المحفزة للإستثمار والمقيّدة للإستثمار أيضاً فنجد أنّ العوامل المحفزة للإستثمار تلعب دوراً أكبر وتأخذ نسب أكبر من نظيرتها في الطلب على المنتجات وتوافر الأموال الخاصة والقروض وحالة القاعدة التقنية في الدولة بالإضافة إلى الوضع السياسي والإقتصادي لها وإلخ.

٤.يكشف جدول رقم (٤) مقارنات بين الأصول الثابتة وتجديدها والتخلّص من بعض البيانات، كمعامل التخلص وتسييل الأصول الثابتة غير الماشية وأيضاً تحديث المعامل من تكاليف الأصول الثابتة غير الحيوانية من ضمنها قطاع الصناعة والزراعة والبناء والمواصلات وغيرها في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فنجد أنها في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ كانت أكبر نسبةً من حيث الأصول الثابتة في شتى قطاعات الصناعة والزراعة وإلخ(١٧).

٥.يُلخّص جدول رقم (٥) المؤشر المُركّب للحالة المالية للمؤسسات والشركات والجماعات الفردية خلال السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ويظهر ديناميكية هذا المؤشرات من حيث الصعود والهبوط بها في أحجام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وقطاعات الصناعة كافةً والأنشطة الإبتكارية وغير الإبتكارية، فنجد أن في عام ٢٠١٤ كانت النسب مستقرة وجيدة مقارنة مع عام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ والتي بدأت بالتدني والهبوط في قطاعات الصناعة والأنشطة الإبتكارية والمشروعات، ونلاحظ صعود على قطاع الخدمات على عكس باقي القطاعات التي أخذت بالهبوط.

٦.يُظهر جدول رقم (٦) معدلات إرتفاع عدد الأصول الثابتة والمعدات الأساسية لقطاعات الصناعة، وتظهر على شكل نسب مئوية في السنوات ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، تحليل بباني لجميع المعدات الأساسية في نهاية العام وعمرها بالسنوات والتي يقل عمرها عن ٥ سنوات ويزيد عن ٢٠ عام وما بين ذلك أيضاً، بالإضافة للعمر المتوسط لها.

٧.يوضح الجدول رقم (٧) نسب المبالغ الإجمالية للمزايا الضريبية لرأس المال الثابت وإجمالي القيم المضافة التي تم تشكيلها في جنوب روسيا الإتحادية لسنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥، فيتضح لنا أنه النسب أخذت بالنمو والزيادة في عام ٢٠١٥ ولكن بشكل معقول، أي أنّ الزيادة تعتبر ليست بزيادة كبيرة جداً.

٨.يُبين جدول رقم (٨) حصص الشركات الرابحة والخاسرة من العدد الإجمالي للمؤسسات في النشاط الإقتصادي الروسي (كشف عن البيانات المالية) وبنسب مئوية للفترة الزمنية من ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٤ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجموع الكُلّي لها وتقسيمها لمشاريع رابحة ومشاريع غير رابحة عديمة الجدوى، نجد أنّ حصص المشاريع والمؤسسات الرابحة أكبر بكثير من المشاريع عديمة الجدوى والربح على مدار الأعوام المذكورة بالجدول.

٩.يُعطي الجدول رقم (٩) معدلات وتحليل للملاءة المالية والإستقرار المالي للمؤسسات بحسب النشاط الإقتصادي وفقا لبيانات مالية صادرة عن لجنات الإحصاء الحكومية ووزارة المالية الروسية، وتظهر بنسب مئوية كما هو موضح بالجدول

لعام ٢٠١٠ و ٢٠١٤ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن نسبة السيولة تضاعفت في عام ٢٠١٤ بينما نسبة معامل الحكم الذاتي تناقصت في هذا العام.

٥. مُلخّص التوصِيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

١.ضرورة دعم أو تدعيم الموازنات الرأسمالية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أيضاً.

٢.توسيع مجالات الإستثمارات في شتى القطاعات والصناعات داخل السوق الروسي.

٣.بناء قدرات فعالة وتوسيع النشاطات الإبتكارية ورفع معدلات الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات.

٤.العمل على تفادي مخاطر الإستثمار ووضع إجراءات وطرق فعالة للحد منها خصوصاً على الإستثمارات الأجنبية داخل روسيا الإتحادية، ورفع مستوى الإنتاجية وتعزيز الصادرات من أجل زيادة الدخل القومي والموازنات الداخلية.

٥.إجراء زيادة حاسمة في الإنفاق الحكومي المخصص لتعزيز البحث العلمي والإبتكارات والتنمية التكنولوجية.

٦.تطوير وخلق رؤوس أموال بشرية بنوعية عالية، وخلق مناخات مناسبة للإبداع والإبتكار والتنمية وللمعرفة، من أجل الحصول على أنتاج أكثر جودة وأكثر كماً، ودعم وتعزيز البحث العلمي الذي يختص في قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها.

٧.تخصيص أجزاء محددة من أرباح المشاريع والمؤسسات لتعزيز البحث العلمي والإنفاق عليه وعلى عمليات الإبتكار، وخلق ميزات ملائمة ومناخية ومريحة من أجل إستقطاب الإستثمارات الخارجية إلى روسيا.

٨.خلق حواجز للحد من هجرة وخروج الكفاءات العلمية والعملية والفنية العالية التي تمتلك مؤهلات علمية وعملية وفنية مميزة، وفتح دورات بمدربين مختصين بكفاءات عالية لتدريب طواقم من عامة الناس المقبلين على العمل بالسوق.

٩.فتح صناديق إستثمارية وتوفير أموال مخصصه لتطوير عمليات التكنولوجيا، وتمويل قطاعات الصناعة الناشئة التي تحمل آمال بالنجاح في المستقبل وتحقيق أرباح كبيرة جداً ولها قدرة على المنافسة داخل الأسواق.

جدول (٧) : نسب المبالغ الإجمالية من المزايا الضريبية والإستثمار في رأس المال الثابت وإجمالي القيم المضافة التي تم تشكيلها في المنطقة الفيدرالية الجنوبية في روسيا الإتحادية لسنة ٢٠١٤/٢٠١٥

السنة	أجمالي القيمة المضافة ب (مليون روبل)	الإستثمار برأس المال الأساسي ب (مليون روبل)	الإعفاءات الضريبية ب (مليون روبل)	حصة المزايا الضريبية من إجمالي القيمة المضافة ب (مليون روبل)	حصة المزايا الضريبية من الإستثمارات في الأصول الثابتة ب (مليون روبل)
٢٠١٤	٤٧٨٥٤٥٨,٧	١٣٢٩٩٧٤,٠	٥٥٢٠٠,٢	١,١٥	٤,١٥
٢٠١٥	٥٢٥٨٨٢٢,٠	١٤٤٩١٩٣,٠	٧١١٣٥,٢	١,٣٥	٤,٩١

، لجنة الإحصاءات الحكومية لروسيا الإتحادية، روستات.153] http://www.gks.ru URL؛ ١٨١[المصدر:

وفيما يتعلق الإجراء الأول هو ٤,١٥٪ (٢٠١٤) و٤,٩١٪ (٢٠١٥)، والمؤشر الثاني - ١,١٥٪ و ١,٣٥٪ على التوالي.

نلاحظ في الجدول التالي أن نسبة القيم المضافة في عام ٢٠١٢ بلغت أعلى نسبة ومعدل لها ٥٢٥٨٨٢٢,٠ مليون روبل، بينما في عام ٢٠١١ كانت أقل من ذلك بنسبة ٤٧٨٥٤٥٨,٧ مليون روبل ، بينما معدلات الإستثمار لعام ٢٠١٢ بلغت ١٤٤٩١٩٣,٠ مليون روبل، في حين أنها كانت أدني في عام ٢٠١١ ١٣٢٩٩٧٤,٠ مليون روبل، وفي عام ٢٠١١ كانت الإعفائات الضريبية أقل نسبة من عام ٢٠١٢ حيث أنها كانت ٥٥٢٠٠,٢ وأصبحت ٧١١٣٥,٢

جدول (٨) : حصة الشركات المربحة والخاسرة في العدد الإجمالي للمؤسسات حسب النشاط الإقتصادي (وفقاً للبيانات المالية؛ النسب في المئة %)

السنة	الشركات والمؤسسات الصغيرة				الشركات والمؤسسات المتوسطة	
	المجموع الكلي		بما فيه المشروعات الصغيرة			
	المشاريع الرابحة	المشاريع عديمة الربح والجدوى	المشاريع الرابحة	المشاريع عديمة الربح والجدوى	المشاريع الرابحة	المشاريع عديمة الربح والجدوى
٢٠١٠	٧٩,٣	٢٠,٧	٧٩,٨	٢٠,٢	٧٦,٧	٢٣,٣
٢٠١١	٨١,٣	١٨,٧	٨١,٥	١٨,٥	٧٩,٥	٢٠,٥
٢٠١٢	٨٢,٣	١٧,٧	٨٢,٤	١٧,٦	٨٢,٣	١٧,٧
٢٠١٣	٨٠,٥	١٩,٥	٨٠,٦	١٩,٤	٨١,١	١٨,٩
٢٠١٤	٧٩,٧	٢٠,٣	٧٩,٩	٢٠,١	٧٩,٧	٢٠,٣

المصدر: مركز خدمات الإحصاءات الروسية، روستات، لعام ٢٠١٥

13مركز الوضع الإقتصادي في ظل حكومة الإتحاد الروسي ، موسكو ، نظرة عامة على الظرف الإستثماري في السوق. م-٢٠١٦ ،ص

ونلاحظ في الجدول التالي أنه في الأعوام ٢٠١٠,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤ أخذت المشاريع الرابحة معدلات عالية في تحقيق الأرباح المتوقعة أنها من الممكن أن تحققها (للمشروعات الصغيرة) ، أما بالنسبة للمشروعات المتوسطة فكانت أقل نسب أرباح في هذه الأعوام للمشاريع الرابحة، بينما المشاريع عديمة الجدوى والربح نجد أن في كلا السنتين معدلاتها متقاربة من بعض.

جدول (٩) : الملاءة المالية والإستقرار المالي للمؤسسات حسب النشاط الإقتصادي (وفقاً للبيانات المالية، وفي نهاية السنة؛ بالنسب المئوية)

السنوات	المشروعات والمؤسسات الصغيرة				المشروعات والمؤسسات المتوسطة	
	جميع المشروعات والمؤسسات		بما في ذلك المشروعات الكبيرة			
	النسبة الحالية للسيولة	نسبة معامل الحكم الذاتي	النسبة الحالية للسيولة	نسبة معامل الحكم الذاتي	النسبة الحالية للسيولة	نسبة معامل الحكم الذاتي
٢٠١٠	١٠٦,٤	٥٠,٥	١٠٦,٩	٥٧,٤	١١٧,٨	٢٦,٦
٢٠١٤	١٧٣,٣	٢٨,٥	١٩٩,٥	٣٠,١	١١٧,٧	٢٠,٠

المصدر: روستات لخدمة الإحصاءات الدولية في روسيا الإتحادية، لعام ٢٠١٥

يوضح الجدول التالي مدى وحجم الملاءة المالية ونسب السيولة المالية والإستقرار المالي للمؤسسات والمشروعات كافة بحسب نشاطها الإقتصادي في نهاية السنة وتظهر النسب لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ على التوالي ويظهر هناك أنه هناك إرتفاع في نسب السيولة والإستقرار المالي للمؤسسات في عام ٢٠١٤.

٦. خاتِمة البحث:

لقد ساهمت رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة في تمويل ودعم وترقية وتنمية المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة بالأخص وفي تخطي صعوبات كثيرة واجهتها هذه المؤسسات خصوصاً في المراحل الأولى من تأسيسها وخاصةً القائمة على مبادرات التكنولوجيا، وتمثل رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة أهم أحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس

ونمو وتطوير ونجاح المؤسسات والشركات الريادية ويساهمان في إيجاد قطاع تقني ومعرفي حديث يتواكب مع عصرنا الحديث وعملت على إيجاد وخلق فرص عمل كثيرة وساعدت على الحد من البطالة في روسيا وتحسين الوضع الإقتصادي الكُلّي(١٨).

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

٢.١ موقع مركز دراسات كاتيخون – متاح:

http://katehon.com/ar/article/nkhfd-mlhwz-fy-mdlt-tsrb-rwws-lmwl-lrwsy

٢. ٤ الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ١١ جامعة ورقلة / الجزائر، ٢٥ و٢٦ نوفمبر. ٢٠١٣

٣. ٧ موقع مجلس الأعمال الروسي العربي – متاح:

http://www.russarabbc.ru/arab/?SHOWALL_1=1

٨. ٤ موقع الثورة الأمريكية والمناورات المالية – متاح:

http://www.khayma.com/alhkikh/a7gar/07.htm

١١. ٥ مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html

١٢. ٦ نبيل مرزوق - مركز جمعية العلوم الإقتصادية السورية – متاح:

http://www.mafhoum.com/syr/articles99/marzouk/marzouk.htm

١٦. ٧ خالد المرزوك. الحركة الدولية لعوامل الإنتاج، العراق: جامعة بابل. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية - المجلد الأول- العدد الأول

١٣. ٨ نبيل مرزوق، الإنفاق الإستثماري العام والنمو الإقتصادي، جمعية العلوم الإقتصادية، بعنوان التحولات في السياسات الإقتصادية الكلية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص ١١

١٠. ٩ أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يونيكتاد لأول مرة في تقرير الإستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ مؤشر الإستثمار الأجنبي الوارد لإستشفاف مدى نجاح جهود الدولة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور مقارنة قوة الدولة الإقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق فرص ووظائف في سوق العمل، وتم تطوير هذا المؤشر في التقارير المتتالية.

١٠. ٦ أصدر صندوق النقد الدولي الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي عام ٢٠٠٩، وجاء فيه المفهوم الدولي للإستثمار في ص ١٠٠ مطابقاً لذلك، وبذلك تم تطبيق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Кузьминов А. Н, Хазуев А.И. Постиндустриальная модель развития энергетической отрасли как драйвер реструктуризации промышленности // Вестник Юж.-Рос. гос. техн. ун-т (НПИ). Серия Социальные и экономические науки 2015. - № 6. – С. 61-66
2. 5 Сидоров А.И Потенциал Вольного экономического общества России на пользу регионам // Общество. Среда. Развитие (Terra Humana). 2011. №4 С.20-24.
3. ٩ Capital Account Liberalization: Theoretical and Practical Aspects// By Barry J. Eichengreen, Michael Mussa, Giovanni Dell'Ariccia

4. 16 Сова О. А. Роль финансового рынка в развитии российской экономики // Пространство экономики. 2008. №4-2 С.142-144.
5. 3 Bundell R., Dearden Lorraine, Meghir C., Barbara Sianesi ,1999, Human Capital Investment: The Returns from Education and Training to the Individual, the Firm and the Economy, Fiscal Studies, vol. 20, no. 1, pp. 1-23.
6. 14 Шевченко П. М. Виды межотраслевого перелива капитала в современной экономике // Вестник Саратовского государственного социально-экономического университета. 2009. №3 С.49-53.
7. 15 Инвестиционная деятельность в России: Условия, факторы, тенденции. М.: Госкомстат России, 2001.
8. 17 http://www.dissercat.com/content/mekhanizmy-mezhotraslevogo-pereliva-kapitala-v-rossiiskoi-ekonomike

The Impact of Common Problems between the Sectors of Industry and Capital and Ways of their Solutions in the Russian Federation

Nemer Louay Badwan

Abstract

This study summarizes the impact of common problems between capital and industry sectors and aims to find solutions to these problems to reduce them or to reduce them. It also clarifies the resemblance and comparison of technology to the sectors of industry and capital in Russian Russia. Russia's total over the previous years, and show what happened in the Russian financial market following the withdrawal of many capital and investors from within Russia to abroad, and also shows us this study also the rotational nature of capital in Russia, as this study shows some of its objectives as a most important explanation The capital and industry sectors, their success factors and competitiveness in their application. It also shows the impact of capital financing on industries, clarifying the role of capital finance in various investment projects and in different sectors of industry, and summarizes the scientific and practical concept of capital and industry sectors. And the process, and this can be seen through analytical, graphical and statistical tables within the Russian market in terms of products, profits and losses of the Russian industries by percentages, and the exposure of some Russian investments within Russia, As well as some of the dynamics of consumption within Russia in terms of expenditures, exports, imports and expenditures, and the structure of small and medium-sized enterprises in percentages in terms of production and consumption In the various sectors of Russian industry. The study also summarizes the role of the Russian financial market in the national economic activity and the ratios of fixed assets and the total amounts invested and taxes imposed on them. The study also examined the financial and industrial activities of most of the industrial sectors in Russia and their impact on the economic situation inside the country.

Keywords: Russian Federation, Capital, Industry, Small and Medium and large Enterprises, Finance, Innovation, Strategic.